Journal of Islamic Social Finance, Vol. 2 No. 1 (2024), 52-79
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
eISSN: 3009-0687

المصرفية الإسلامية في أفغانستان: التحديات وسبل العلاج: دراسة تحليلية تقويمية في ضوء التجربة الماليزية

Islamic Banking in Afghanistan: Challenges and Ways to Remedy: An Evaluative Analytical Study in Light of the Malaysian Experience

حزب الله ناصح[أ*]
بوهدة غالية[ب]

[أ]باحث دكتوراه في الفقه وأصوله
[ب] مشرفة وأستاذة محاضرة في قسم الفقه وأصوله

معلومات المقالة
تاريخ المقالة :
وصلت: 2024/02/29
مُراجعة: 2024/05/23
قبلت: 2024/05/23
متوفر على الانترنت: 2024/07/01

الكلمات المفتاحية:
المصرفية الإسلامية، أفغانستان، ماليزيا، التحديات، المعالجات.

ملخص البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة التحديات المصرفية الإسلامية في أفغانستان وسبل معالجاتها في ضوء التجربة الماليزية، ولا شك أن وجود التحديات هو من طبيعة ما تواجهه التجارب الجديدة في بدايات تأسيسها، لكن تحدي النجاح يتطلب البحث عن الحلول ووسائل تحقيقها ومن سبل ذلك أن يستفاد من تجارب تعرف النجاح والتقدم في ابتكار الوسائل ومواجهة التحديات، لذلك تناول البحث التحديات التشريعية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التي تواجهها المصارف الأفغانية في عمومها، وقدم لها حلولا في ضوء التجربة الماليزية، وتعتمد هذه الدراسة على منهجي الاستقراء والتحليل بالإضافة إلى الاعتماد على المقابلات مع الخبراء في الجانب الميداني من منهجية الدراسة. و يتم كل ذلك من خلال جمع المعلومات من مصادرها المناسبة وتحليلها وتقييمها، وتقديم حلول في ضوء التجربة الماليزية، فهي تجربة متقدمة وذات خبرة طويلة معتبرة تؤهلها أن تكون تجربة رائدة وأنموذجا مناسبا تستفيد منه التجارب الناشئة في مجال المصرفية الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة يحاول الباحث الإسهام بها من خلال هذه الدراسة واقتراحها؛ ومن أهمها: في الجانب التشريعي بناء قانون خاص ومحكمة خاصة بالمصرفية الإسلامية، والاهتمام بالمتخصصين وتدريبهم في مجال المصرفية الإسلامية، وإنشاء مجامع فقهية تقوم بحل المشاكل التي تواجهها المصارف، والإهتمام بتحسين الحوكمة الشرعية وتعزيز الشفافية، والثقة في المجتمع، تعزيز الوعي الديني والالتزام بالقيم والأخلاق لتحسين الوازع الديني وتحسين الوعي

*Corresponding author. Email: hezbullah.naseh@gmail.com

© 2024 IIUM Press

العام في المجتمع بالنسبة للمصرفية الإسلامية، وفي الجانب السياسي بناء نظام سياسي مشروع ومعترف به دولياً، وفتح باب الحوار الجاد لجميع الأطراف، فهو يضمن الاستقرار السياسي، وفي الجانب الاقتصادي، الاهتمام بالفكرة الإنتاجية وإنشاء مؤسسات وشركات كبرى على مستوى البلد، وتشجع الابتكار والبحث والتطوير في المجتمع الأفغاني، وهذا يساعد بشكل عام في تطوير المصرفية الإسلامية والتنمية الاقتصادية في البلد.

ABSTRACT

This study aims to explore the concept of sustainable development in the Islamic economy and analyze it from the perspective of Sharia objectives. The study relies on qualitative methodology and desk research methods to analyze the concepts and ideas related to Sharia objectives and sustainable development. The Sharia objectives encompass the various aspects of human life, focusing on achieving benefits and preventing harm. The Islamic economy is considered part of sustainable development, where humans are expected to preserve the earth, develop its environment and economy, and enhance the spiritual, ethical, and cultural dimensions of living standards. Nations need to adopt national visions to achieve sustainability dimensions through governmental institutions, the private sector, and civil society. Islamic communities must also commit to protecting the environment as part of cultural and human development. Consequently, the research seeks to explore how the five Sharia objectives can be achieved through sustainable development, environmental protection, and natural resource conservation while ensuring economic justice and sound governance. The study also strengthens the perspective of the Islamic economy in addressing the dimensions of sustainable development and achieving them.

1. المقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

إن التجارب والشواهد تعلّمنا أن المصارف تلعب دوراً كبيراً في تقدم المجتمعات وتطورها، سواء في قطاع الدولة او القطاع الخاص، ولذلك يقال (لا اقتصاد بدون مصارف)، وتعلّمنا كذلك أن المصرفية الإسلامية ذات أهمية معتبرة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، فالمسلمون لا يتعاملون مع المصارف التقليدية، لأن الالتزام بدينهم لايسمح لهم بذلك، وكون المجتمع الأفغاني مجتمعا مسلما ومحافظا وقد ضحّى الشعب الأفغاني بما يملك في سبيل تطبيق شريعة الله في البلد،واستجابة للمحافظة على ذلك، ظهر الاهتمام بالمعاملات المالية عموما وبالمصارف الإسلامية على وجه الخصوص، حيث نشأت منذ عدة عقود (1993م) ولكن بسبب الحروب توقفت في تطورها، وبعد انتهاء الحرب (2003م) عاد الاهتمام بها وشهدت نموا ملحوظا؛ إذ بلغ عدد النوافذ

الإسلامية إلى سبع نوافذ، وهناك مصرف إسلامي بالكامل (المصرف الإسلامي الأفغاني)، وكلها في بدايات تطور تجاربها ولذلك التعامل معها في المجتمع الأفغاني لايزال ضعيفا للغاية، في عام (2015م) قامت لجنة مصرف (باختر بانك) بإحصائية فوجدت أن 80% في المئة من الناس يريدون مصرفية إسلامي، فالمجتمع الأفغاني بحاجة شديدة للمصرفية الإسلامية لما توفره من خدمات وتمويلات للأفراد والمؤسسات، لكن رغم هذا المصرفية الإسلامية في أفغانستان، تواجه عراقيل وتحديات عديدة، وهذه التحديات هي التي تمنع تطوير المصرفية الإسلامية في البلد، فهي بحاجة إلى البحث عن الحلول والمعالجات، والتجربة الماليزية في هذا المجال أفضل أنموذج يستفاد منه كحل للتحديات الموجودة لكونها تتمتع بخبرة طويلة، مضت عليها عقودا من الزمن، فهي بدأت في (1983م) وتعرف توسعا مستمرا (فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى 16 مصرف) ، وقدمت أكثر من خمسين منتجا، وساهمت في التنمية الاقتصادية وفي الحد من الفقر حيث انخفضت نسبة الفقر في عام 2019 إلى 5.6، ولذلك تأتي هذه الدراسة لتساهم في تقديم الحلول للتحديات الموجودة في ضوء هذه التجربة.

1.2. أسئلة الدراسة

تهدف الدراسة الإجابة عما يلي من الأسئلة:

1. ما واقع تطور تجربة المصرفية الإسلامية في أفغانستان وما أهميتها في المجتمع الأفغاني؟
2. ما هي التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية في أفغانستان ؟
3. إلى أي مدى يمكن للتجربة الماليزية أن تساعد في إيجاد سبل لعلاج تحديات تطوير المصرفية الإسلامية في افعانستان؟

1.3 أهداف الدراسة

دراسة مشكلة البحث تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان واقع تطور التجربة المصرفية الإسلامية في أفغانستان وأهميتها في المجتمع الأفغاني.
2. البحث عن التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية في أفغانستان.
3. بيان مدى تأثير التجربة الماليزية في إيجاد سبل العلاج لتحديات تطوير المصرفية الإسلامية في أفغانستان.

1.4 أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

1. تجربة المصرفية الإسلامية جديدة في أفغانستان، ولذلك تساهم هذه الدراسة في اقتراح وسائل لانجاحها.

2. الشعب الأفغاني يعاني من الفقر المدقع بعد خروجه من الحرب ولا شك أن المصرفية الإسلامية تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية الاجتماعية

2. منهج الدراسة:

يعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج النوعي من حيث التحليل والوصف لما تمّ جمعه بالمنهج الاستقرائي، حيث يقوم الباحثان بجمع المعلومات من الدراسات السابقة المتعلقة بالتجربتين الماليزية والأفغانية في المصرفية الإسلامية لهدف معرفة مدى توسعها ونمو دورها في التنمية الاقتصادية وفعاليتها في رفع الفقر في المجتمع، حيث يرجع الباحثان إلى التقارير الموجودة على الشبكة ، والمواقع الالكترونية للمؤسسات (المصارف الإسلامية) مثل المنتجات الموجودة في المصارف الإسلامية الماليزية، والمجلات في الدراسات المتخصصة لجمع المعلومات الجديدة والدقيقة.

ويعتمد الباحثان على الدراسة الميدانية في إجراء مقابلات مع ذوي الخبرة العملية في التجربتين محلّ عينة الدراسة، وخصوصا في التجربة الأفغانية حيث لاتوجد مراجع بحثية كافية، و ستفيد تلك الإجابات بعد تحليلها بما يثري مباحث الدراسة بالمعلومات والآراء والاقتراحات و يساهم في تحقيق أهداف البحث.

ويعتمد الباحثان على المنهج المقارن لغرض تحليل أعمق لمدى تطور التجربتين في الجوانب التشريعية وفي الوسائل و الآليات العملية بين التجربة الماليزية والأفغانية لهدف معرفة ماذا يمكن أن تقدمه التجربة الماليزية وتساهم به في مواجهة التحديات التي تعرقل تطور التجربة الأفغانية.

2.1 الدراسات السابقة:

تمت الإشارة سابقاً أن المصرفية الإسلامية جديدة في أفغانستان فهي لم تدرس من قبل المتخصصين بشكل كافٍ، ولذلك لا توجد دراسة سابقة – بحسب اطلاع الباحث– أُفردت في بحث موضوع التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية في أفغانستان وعلاجها، لكن هناك بعض الدراسات التي تناولت مواضيع من المصرفية الإسلامية في أفغانستان منها:

بانكدارى اسلامي وشيوه هاى تطبيق آن در افغانستان، دراسة قام بها عبد المعبود ضريري العضو في أكاديمية العلوم بكابل، وتم نشرها من قبل الأكاديمية عام 2019م، تحدث المؤلف عن المصرفية الإسلامية وحاجة الناس إليها، وتناول كذلك موضوع المنتجات المصرفية الإسلامية في المصارف الأفغانية مع أحكامها الشرعية في ضوء الشريعة الإسلامية، والقانون المصرفي الإسلامي الأفغاني.

Exploring the challenges of the Historical development of Islamic Banking system in Afghanistan Using Document Analysis، للباحثة خاطرة نثاري، تم نشره في مجلة معهد المصرفية الإسلامية في ماليزيا عام

2020م، لقد تناولت الباحثة التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية بشكل مختصر، وكذلك قدمت لها حلول.

التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي، لأستاذ نوال عبد المنعم بيومي، تم نشره من قبل مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة عام 2010م، قسم المؤلف الكتاب إلى ثلاثة فصول، تحدث في الفصل الأول عن الإطار النظري لمبادئ الإقتصاد الإسلامي، ثم تناول في الفصل الثاني الإطار العام لتطبيقات الاقتصاد الإسلامي في التجربة الاقتصادية الماليزية، ثم تطرق في الفصل الثالث إلى تقييم تطبيقات الاقتصاد الإسلامي في التجربة التنموية الماليزية.

يمكن للباحثين من أن يستفيدا من هذه الدراسات في التعرف على نشأة المصرفية الإسلامية في أفغانستان، وكذلك نشأة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وأسباب نجاحها، وتختلف عنها دراستنا بأنها تناولت التحديات المصرفية التي تواجهها المصارف الأفغانية بشكل تفصيلي من ناحية، ومن ناحية أخرى هي تناولت الحلول والمعالجات للتحديات الموجودة في ضوء التجربة الماليزية.

3. المبحث الأول نشأة المصرفية الإسلامية وأهميتها في أفغانستان

هذا المبحث يتناول تعريف المصرفية الإسلامية، نشأة المصرفية في أفغانستان، أهميتها في أفغانستان وكذلك التعرف على التجربة الماليزية، لأن هذا يساعدنا في التعرف على الموضوع بشكل أفضل.

3.1 المطلب الأول: تعريف المصرفية الإسلامية

أولاً: المصرفية في اللغة والاصطلاح

المصرفية في اللغة من صرَف يصرِف صرفاً مصدر ثلاثي من باب ضرَب، وتطلق على معان عدة منها،بيع النقد بعضه ببعض، ومنها التبديل وتحويل الشيء عن وجهه، ومنها التوبة.

وكل هذه المعاني تعود الى التحويل والتغيير، فالصرف فيه تحويل نقد لنقد آخر، وكذلك التوبة فيها يتحول الإنسان من فساد إلى صلاح.

وتعريف المصرفية بشكل عام يتوقف على تعريف المصرف والمصرف بشكل عام: مؤسسة مالية تقوم بأعمال الإقراض والاقتراض، وبإصدار الكمبيالات، وبالائتمان على الأموال والودائع والممتلكات الثمينة وبتمويل الأعمال والمشاريع، وما شابه ذلك.

أما فيما يخص المصرف الإسلامي فهو:

مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل

الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

أو هو:مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

3.2 المطلب الثاني: نشأة المصرفية الإسلامية في أفغانستان:

في عام (1933م) أسس (أفغان ملي بانك) "المصرف الوطني أفغان" وهو أول مصرف في أفغانستان، وكان يتولى بعض وظائف المصرف المركزي الى عام 1939م، وكان من أعماله أن أصدر لأول مرة النقود الورقية (bank note) ثم توسعّت هذه الحركة وأسس في عام 1939 م (د افغانستان بانك) "مصرف أفغانستان" وكان من وظائفه الأساسية: إصدار النقود الورقية، المراقبة على المصارف، تطبيق القانون المتعلق بالمعاملات، تنظيم القانون للمالية في البلد، السعي لاستقرار قيمة النقود. ثم أسس في عام (1954) م (پشتنی تجارتي بانک) "بشتنى المصرف التجاري" لكن هذه المصارف وغيرها كلها كانت تقليدية، ثم أسست مصارف كثيرة في مجال الزراعة، والصنعة، والتجار وغيره.

في عام (2003 م) بعد أن أطيح بالحكومة من قبل الأمريكان، وحكّمت الديمقراطية في البلد، وحدث تحوّل جذري في العلاقات مع الدول في مجال المال والمجالات الأخرى، وشرّع الدستور وكذلك شرّعت قوانين أخرى في مجالات مختلفة، وأنشئت نوافذ إسلامية في كثير من المصارف الأفغانية، منها نافذة ميوند بانك (مصرف ميوند)، نافذة نوى كابل بانك (مصرف كابل الجديد) وغيرها.

في عام 2015م شرع قانون خاص بالمصرفية، وقدّم لمجلس الشعب لكنه لم يوافق عليه، ولذلك تم اصداره من قبل رئيس الجمهورية، أشرف غني أحمدزى، ويشتمل على 15 فصل و 178 مادة، لكنه قانون عام وليس خاصا بالمصرفية الإسلامية، وإنما هناك فصل واحد مختصر، وهو الفصل السابع، يتحدث فيه عن المصرفية الإسلامية.

وفي هذه الفترة في عام (2009) أسس مصرف داخل البلد وسُمى "باختر بانك" وكان مصرفاً أهلياً، وكانت الحكومة قد وافقت على إنشاءه، ثم بعد ذلك عمل هذا المصرف في مجال المصرفية التقليدية إلى (2016م)، وقدّم خدمات قيمة في مجال المصرفية التقليدية، وكانت له إنجازات رائعة كذلك، ولأجل ذلك اكتسب مكانته الأولى في المصارف الأفغانية، لكن في عام (2015م) قامت لجنة هذا المصرف إحصائية فوجدت أن 80% في المئة من الناس يريدون مصرفية إسلامية، فأدركت أن المجتمع الأفغاني بحاجة شديدة للمصرف الإسلامي، لذلك عملت اللجنة في تحويل هذا المصرف إلى المصرف الإسلامي بالكامل، وفي العام 2018م في شهر إبريل حصل على أول ترخيص للعمل المصرفي من قبل المصرف المركزي الأفغاني، وقدم خدمات مصرفية رسمياً في مجال المصرفية الإسلامية.

3.3 المطلب الثالث: أهمية المصرفية الإسلامية في أفغانستان ودواعي تطويرها:

لا شك أن المصرفية الإسلامية من قواعد وأسس الاقتصاد الإسلامي، وهي تقوم بحفظ أموال الناس وتنميتها،بما يوافق الشريعة الإسلامية،وتخطّط لها بشكل أفضل، وهي تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد البلاد أيضاً، والمجتمعات الإسلامية تحتاج إلى تطبيق فقه المعاملات في حياتهم الاقتصادية، وقد صرّح دستور البلد على هذا في مادته الثالثة حيث يقول:

در افغانستان هيچ قانون نميتواند مخالف معتقدات واحكام دين مقدس اسلام باشد.

"في أفغانستان لا يسمح لأي قانون أن يكون مخالفاً للمعتقدات وأحكام الإسلام"

فالمطلوب من كل المؤسسات التابعة للدولة والخاصة، أن تأخذ أحكامها من الشريعة الإسلامية، ويمكن أن نشير إلى بعض النقاط المتعلقة بدواعي نشأة المصرفية الإسلامية في أفغانستان:

1. يوجد في المجتمع الأفغاني كثير من الناس عندهم أموال هائلة، لكنهم لا يتعاملون مع المصارف التقليدية لأنها قائمة على الربا، فالمصارف الإسلامية أفضل حل لتنمية أموال الناس في هذا المجتمع.
2. المجتمع الأفغاني يعاني من الفقر بنسبة عالية، فهو بحاجة شديدة للتنمية الاقتصادية في البلد، والمصرفية الإسلامية هي الآلية التي يمكن أن تساهم في تحقيقها.
3. البلاد التي فيها نظام المصرفية فعّال، ستكون تلك البلاد متقدمة في النمو من ناحية الاقتصاد أيضا، كما هو الوضع في ماليزيا، فالحاجة ملحة لإنشاء نظام مصرفي فعال في أفغانستان.
4. المصارف تقدم خدمات مهمة في مجال التمويلات المتنوعة، ولايمكن للمواطنين أن يحلوا مشاكلهم بغيرها، وأفضل مثال لهذا الشيكات، والبطاقات فالناس في البلاد المتطورة لا يتعاملون بالنقود إلا قليلا وإنما يستخدمون البطاقات وغيرها من الأوراق المالية.
5. أفغانستان بحاجة شديدة للتطور والمصرفية الإسلامية تلعب دوراً كبيرا في هذا المجال، من صكوك عقد البناء والتشغيل وغير ذلك، الشعب هنا بحاجة شديدة لبناء الطرق، والمعابر، والمطارات، وسد المياه لإنشاء الكهرباء، والجامعات، والمدارس وغيرها، و في كل هذه المجالات لا يمكن للحكومة الإنجاز إلا إذا استفادت من تجربة المصرفية الإسلامية، كما استفادت ماليزيا والبلاد الأخرى.
6. أفغانستان بلد تستورد معظم احتياجاتها من البلدان المجاورة؛ باكستان، إيران، تاجكستان والهند، فالتجار والمشاريع الكبرى بحاجة للتمويل الداخلي حتى يتم الحد من الاستيراد.
7. المصرفية الإسلامية هي التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، فالمطلوب أن نسعى لتطبيق أسس الاقتصاد الإسلامي، فقد ضحى الشعب الأفغاني بكل ما يملك من أجل هذا الهدف، وهو تمكين شرع الله في تحرره من هيمنة الأعداء.

3.4 المطلب الرابع: التجربة الماليزية في مجال المصرفية الإسلامية

إن مما لاشك فيه أن ماليزيا من أقدم الدول الإسلامية تجربة ولا سيما في مجال المصرفية الإسلامية، فهي نجحت في النهوض، خاصة في الثلاثين عاماً الماضية؛ فقد حققت معدلات نمو الناتج المحلي السنوي 0.90 وحققت كذلك معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي 5.60 في عام 2023، وهذه أعلى معدلات النمو في العالم، وكذلك حققت تخفيض نسبة الفقر إلى5.6، ونسبة الأمية انخفضت إلى 2.74 وجاوز متوسط دخل الفرد أكثر من عشرة آلاف دولار في العام 2023، واحتلت الترتيب الثامن عشر والسابع عشر في قائمة أكثر الدول تصديراً واستيراداً في العالم، وأصبحت ماليزيا مركزا عالمياً لجذب الأموال التي تريد اتباع الشرع الإسلامي في التمويل والاقتصاد، والذي يتزايد إقبال البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية عليه، خصوصاً بعد الأزمات التي أصابت أمريكا وأوروبا الغربية، وعندما ضربت الأزمة المالية والاقتصادية شرق آسيا في عام 1998م، رفضت ماليزيا روشتة البنك الدولي، وقامت بعملية إصلاح شبه مضادة لما اقترحه البنك، فكانت بذلك أول الدول خروجاً وشفاءً من الأزمة!.

في عام 1983م تم تأسيس أول مصرف إسلامي من قبل الحكومة وسمّي بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) وكان أول خطوة في سبيل غرس القيم الإسلامية في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية.

وفي نفس العام قامت الحكومة الماليزية بإصدار شهادات الاستثمار الحكومية (GIC) على مبدء القرض الحسن، لتكون بديلاً شرعياً عن أذونات الخزانة الحكومية الي تصحبها الفوائد الربوية في النظام الاقتصادي التقليدي.

في عام 1992م تم إدراج المصرف الإسلامي في اللوحة الرئيسية لبورصة كوالالمبور للأوراق المالية؛ وذلك لزيادة اسهمه.

في عام 2001م تم انشاء معهد الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا.

في عام 2005 م قام المصرف المركزي بإنشاء المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي الذي قام بتدريب أكثر من 2000 طالب، بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذين في القطاع المالي من 78 دولة مختلفة، وقام بإنشاء صدوق لتمويل هذا المركز ب 500 مليون رنجيب ماليزي.

في عام 2006 تم اطلاق برنامج لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي.

في عام 2011 تم وضع مخطط ثنائي طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي 2011- 2020 وهذه خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي، وتهدف أساساً إلى تدويل التمويل الإسلامي.

في عام 2013 م تم تعزيز الاطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية والتي تم تطبيقه في 30 جوان 2013، ومن مميزات هذا القانون هو فرض أحكام الشريعة على

المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا.

في عام 2014م بلغ عدد المصارف الإسلامية احدى عشر مصرفا ذات ملكية محلية وستة مصارف ذات ملكية أجنبية. المصارف الإسلامية الماليزية تقدم المنتجات والخدمات، وتمر على مراحل وقد وصلت منتجات المصارف الإسلامية في ماليزيا حوالى 50 منتج وخدمة.

4. المبحث الثاني: التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية في أفغانستان وسبل علاجها

يتناول هذا المبحث بيان التحديات الموجودة في مجال المصرفية في واقع التجربة الأفغانية وسبل علاجها، ويمكن تقسيم التحديات إلى التحديات التشريعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي كالتالي:

4.1. المطلب الأول: التحديات التشريعية ومعالجاتها

إن التحديات التشريعية التي تواجهها المصرفية بشكل عام والمصرفية الإسلامية في أفغانستان بشكل خاص كثيرة لكن سأشير إلى بعض منها مع سبل العلاج وهي كالتالي:

1- عدم وجود القانون الخاص بالمصرفية الإسلامية:

إن أفغانستان من ناحية الجيوبولتيك تعتبر قلب آسيا، ولذلك فيها حروب مستمرة، وقد أثرت على جميع المجالات في المجتمع، في عام 2001م أطاح الأمريكان بالحكومة الأفغانية، ثم هيّأوا الأرضية لحكم الديمقراطية في البلد، وشرّعت القوانين، فشرع دستور البلد في المجمع الوطني (لويه جركه)الذي يعتبر أفضل حل لمشاكل الأفغان في تاريخهم الطويل، وحوكمت القوانين السابقة التي كانت دوّنت في عهد سردار داوود أو قبله، وهذه القوانين كانت أخذت من القوانين المصرية مثل القانون المدني وغيره، وكذلك دوّنت قوانين كثيرة من بينها قانون المصارف، لكن هذا القانون كان عاماً للمصرفية التقليدية وكانت مواد قليلة تتناول المصرفية الإسلامية،ثم بعد انسحاب القوات الدولية من البلد، ومجئ الحكومة الجديدة،لم تعد للقوانين أي قيمة، فلا يوجد دستور ولا قوانين في البلد.

معالجة هذا التحدي

إن نجاح المصرفية الإسلامية مرتبط بوجود الاطار القانوني والتنظيمي المناسب في البلد، لأن القانون يحميها، وفي نفس الوقت يحمي ويراعي حقوق العملاء أيضا، فالقانون مهم للغاية حتى لا يضيع حقوق أحد. مثلا في النظام التقليدي يتضرر العملاء وقليلا ما تجد تتضرر المصارف، لأن القانون يحميها، وفي النظام الإسلامي

لازم القانون يحمي حقوق كلا الطرفين.

والمصرفية الإسلامية هي من المجالات التي هي بحاجة لوجود القانون واللوائح، لأن القانون يضمن أن نشاطات المصرف توافق المبادئ والقواعد التي أمر الله بها، وتجتنب الربا المحرم، وكذلك يساعد في تعزيز الثقة بين المستثمرين والعملاء والمصرف الإسلامي، ويعلم العملاء ومن يتعامل مع المصارف،أن هناك إطارا قانونياً يحمي حقوقهم .

ولذلك نحن نرى أن البلاد التي هي رائدة في مجال المصرفية الإسلامية لديها قانون خاص في هذا المجال ماليزيا مثالا علي ذلك، فهي طورت قوانين المالية الإسلامية، وطورت ما يسمى بالأطر التشريعية (Legal framework)، وهذا من أجود ما تم انتاجه في ماليزيا، وكذلك العالم الإسلامي، بل اكتمال البيئة القانونية من أهم أسباب نجاح المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

فنحن بحاجة شديدة في أفغانستان إلى إنشاء قانون خاص بمجال المصرفية الإسلامية، ويمكن أن نستفيد من التجربة الماليزية في هذا المجال.

2- عدم وجود الحوكمة الشرعية في المؤسسات

من التحديات عدم وجود الحوكمة الشرعية في المؤسسات، فليس هناك دستور وقوانين ونظم ألتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتسبب تطوير المجتمع وتحقيق الرفاهية العامة فيه.

ولذلك المجتمع الأفغاني يواجه مشاكل كثيرة منها منع أو إيقاف مدارس البنات من التعليم منذ أكثر من عامين، وتهرب أهل الخبرة والاختصاص من البلد، ووجود فقر شديد في البلد، لأن الحكومة ليس لديها قانون وتخطيط جيد لهذه المشاكل، فالمناصب الشاغرة يوظّف فيها من هو غير مؤهل أو من هو ليس من أهل الاختصاص، أو يوظّف دون أن يكون في ضوء القانون الذي يسبب العدالة والمساواة والشفافية في الأمور، ولا يوجد تخطيط جيد للقضاء على الفقر المدقع في البلد، ولذلك نسبته يومياً تزداد، وكذلك تزداد نسبة البطالة في البلد.

معالجة هذا التحدي

إن العلاج هو إنشاء الحوكمة الشرعية القوية والفعالة، فعدم الاستقرار والتغيرات المستمرة في البلد، جعلت من الصعب تنفيذ الأنظمة واللوائح بشكل منتظم، لكن الوضع الآن في ظل الحكومة الجديدة مناسب فالبلد مستقر ويوجد فيه الأمن نسبياً، فمن الأفضل أن تنظر الحكومة في القوانين واللوائح التي تم إصدارها في الحكومة السابقة في مدة عشرين عاما، فقد كانت هناك جهود مبذولة في هذا المجال، وإذا كانت تلك القوانين مناسبة ومتوافقة مع المبادئ والأحكام الشرعية، فالمطلوب من الحكومة أن تقوم بتنفيذها لتحقق

بذلك الحوكمة الشرعية نسبياً، فهي تضمن أن نشاطات المصارف الإسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي تضمن بناء الثقة بين العملاء والمستثمرين في المصارف.

ومن ناحية أخرى حتى يكون إطار الحوكمة الشرعية فعالا وسالماً، من الضروري إيجاد مبادئ الحوكمة الشرعية في القوانين المحلية، للسلطة المعنية، وإلا ستكون هذه المبادئ غير ملزمة من الناحية القانونية، وسيصبح من المستحيل وضع آلياتها حيز التنفيذ، لأجل تطابق المعاملات المالية مع الشريعة، الحوكمة بحاجة إلى آليات ضامنة، تتمتع بالمصداقية والسلطة القانونية.

3- عدم وجود محكمة خاصة وأهل الاختصاص للمصرفية الإسلامية:

إن الحكومات المعاصرة هي تختلف من الحكومات السابقة التي كانت تعتبر امبراطوريات، فالحكومات المعاصرة هي حكومات المسؤسسات، والنظم، ومن خصائص الحكومات المعاصرة وجود المحاكم بشكل متقدم جدا، فالمحكمة قسمت إلى ثلاثة أنواع منها المحكمة الإبتدائية، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة العليا، وكذلك داخل المحكمة هناك أقسام مثلا قسم الأسرة، قسم التجارة، وكل هذه الأعمال التي انجزتها البشرية في مجال المحاكم كان هدفها تحقيق العدل بشكل أفضل، بالنسبة لأفغانستان كان هناك محاكم مختلفة وقوانين مختلفة في عهد الجمهورية، لكن للأسف لاتوجد محكمة خاصة تعني بقضايا المنازعات المتعلقة بالمصرفية.

ومن ناحية أخرى، إن القرن الواحد والعشرين، قرن التخصص (specialization)، فالتطور والتحضر والتقدم في هذا العصر منوط بالعلم والتخصص، فالحياة تتعقّد يومياً والحل هو العلم والتخصص ولأجل ذلك المحاكم في هذا العصر تطورت تطورا كبير، ولذلك في المحاكم الجديدة عندما يصدر القاضي قراراً لا يحكم لوحده بل يجمع القضاة الآخرين أهل الاختصاص ثم يحكمون بشكل جماعي، حتى يكونوا أقرب لتحقيق مقصد القضاء وهو العدل.

إن المصرفية علم جديد وتقتضي التخصص ولا يمكن أن نقيّم نظامها في هذا العصر بدراسة كتب التراث فقط، ولذلك عندما تحدث مشكلة أو دعوى في المصارف يأخذ ملفها في القضاء مدة طويلة طويلة، لأنه لا يوجد هناك أهل إختصاص.

للأسف الشديد بالنسبة للمصرفية بشكل عام والمصرفية الإسلامية بشكل خاص، في أفغانستان لا يوجد اهتمام بتوفير المتخصصين من قبل الجهة المسؤولة، فلا يوجد أهل الاختصاص في المصارف التقليدية ولا في المصارف الإسلامية، ولا يوجد في طاقم العمل أو من يعمل في مجال الإدارة من أهل الاختصاص، حتى إن كثيرا من طاقم العمل في المصرف الإسلامي الأفغاني عملوا لمدة في المصارف التقليدية، ولذلك لا يفرقون بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وكذلك الذين يعملون في مجال الرقابة على هذه المصارف ممن

ينتمي للشريعة، معظمهم ليسوا أهل اختصاص.

معالجة هذا التحدي:

إن المصرف يحتاج إلى متخصص في المحكمة، الذي لديه معرفة وخبرة بالمصرفية الإسلامية وقضاياها، ليحل المشكلة بشكل دقيق وبأسرع وقت، وهذا يسبب الشفافية والنزاهة في المحكمة، وتحل المشاكل التي تحدث بين حين وآخر، بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن ناحية أخرى إنشاء محكمة خاصة للمصرفية الإسلامية، يساهم في تعزيز الحوكمة الشرعية وتحقيق التوافق مع الشريعة، لأن غياب المحاكم الإسلامية، يجعل العقود الإسلامية غير ملزمة قانونياً، أو يجعل المصارف فيها فوضى، وهذا يزيد من المخاطر في المصارف الإسلامية، بالتالي يمكن تأسيس محكمة إسلامية خاصة، قادرة على فهم العقود المالية الإسلامية والزام تنفيذها، وإنشاء مراكز تحكيم لتسوية النزاعات المتعلقة بالمصرفية والمالية الإسلامية.

كما هو معروف هذا العصر عصر الاختصاص (specialization)، فالتقدم والتطور والتحضر فيه متعلق بالتخصص، فالحياة يوميا تتعقد وتدريب الكوادر وأهل الاختصاص له دور كبير في قطاع المصرفية الإسلامية، فإمكانهم أن يقوموا بتوجيه وتطوير، وتنمية هذا القطاع، ويقدموا الخبرة والمعرفة اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات الجديدة، وتفسير الأحكام والمبادئ الشرعية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، وكيفية تطبيقها بشكل صحيح، وكذلك يقوموا بتعليم وتدريب الموظفين الجدد في هذا القطاع، وهذا يسبب تعزيز الكفاءة والفهم الشرعي للعاملين، ويسبب كذلك تعزيز الثقة بين العملاء والمصارف لأنهم يتعاملون مع عملاء محترفين.

ولذلك البلاد المتطورة لديها أهل الاختصاص والكوادر في هذا المجال، ولديها المؤسسات والمراكز العلمية لتدريب وتعليم، وتأهيل الموظفين، وهذا التدريب اجباري وهو من أسباب تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا ولديها محكمة خاصة بالمصرفية الإسلامية، كل من يواجه مشكلة يرفع ملفه إلى تلك المحكمة.

4- حصر المصرفية الإسلامية وأحكامها الفقهية في المذهب الحنفي:

ومن التحديات في مجال التشريع والقانون حصر الأعمال المصرفية في المذهب الحنفي، فالمصارف الإسلامية كانت تواجه تحديات كثيرة في عهد النظام الجمهوري، لكن بعد مجيء النظام الحالي تراجع حال المصرفية الإسلامية، فالحكومة تؤمن بالمذهب الحنفي قطعاً، بل تعتبر المذهب الحنفي شريعة إسلامية، ولذلك طالبت المصارف التقليدية كافة أن تتحول إلى مصارف إسلامية، ثم بعد حين طلب من المصرف الإسلامي الأفغاني أن يدخل جميع أعماله وخاصة عقوده إلى إطار المذهب الحنفي، وتعني بالمذهب الحنفي كتب التراث في المذهب الحنفي فقط، ولذلك لا يقبل العقود والآليات التي ليس لها أصل في كتب التراث مثل المبسوط للسرخسي.

ومن ناحية أخرى لا توجد مواد خاصة لهذا الفقه بشكل مرتب مثل القوانين أو قرارات المجامع الفقهية،أو قرارات الهيئات المختصة بالمالية الإسلامية مثل الأيوفي، ليكون من السهل الاستفادة منها كمرجعية.

معالجة هذا التحدي:

إن المصرفية الإسلامية مجالاتها واسعة للغاية، وكذلك نحن كمسلمين نؤمن بأن الشريعة الإسلامية خالدة فهي صالحة لكل زمان ومكان،أما الفقه فهو مجهود بشري وليس صالح لكل عصر وهناك سنة كونية تقول: لاتتسع مرحلة سابقة لمرحلة لاحقة، فليس من الممكن أن نكتفي باجتهادات الفقهاء القدامى، أو اجتهادات مذهب معين ونعتبرها حلا لجميع مشاكلنا، فهي كلها مجهودات بشرية وليست شريعة الإسلام، بل نحن دائما بحاجة أن نقوم باجتهادات جديدة في ضوء الاجتهادات والقواعد التي وضعها فقهاءنا وعظماءنا في التاريخ، وهذا هو قصد الشارع من وراء الإذن بالاجتهاد، وتقرير المثوبة لمن قام بالاجتهاد حيث قال رسول الله ρ : ((إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ)) (البخاري:6919)

والشريعة حينما تأمر بالاجتهاد لاتعني أنه مختص بزمان دون آخر، فعملية الاجتهاد تعتبر محركاً لنهضة الأمة، وتجعلها في مقدمة الركب، وليس هناك نص شرعي يحكم باغلاق باب الاجتهاد، فالاجتهاد موجود ومأمور به شرعا، مادام هناك تحديات ومشاكل التي تواجهها أمة الإسلام.

فالمطلوب منا في أفغانستان أن نقوم بتطوير المصرفية الإسلامية في ضوء اجتهادات جميع الفقهاء القدامى، ونقوم بتنظيم هذه الاجتهادات بحيث تصبح قانونا كما هو الوضع في أكثر البلاد.

5- مشكلة الضمانات في المحاكم

من التحديات من ناحية القانون (legal frame) مشاكل في أخذ الضمانات، فالمصارف دائما تحتاج إلى الضمانات لتوثيق المعاملات، فالطريقة السائدة في البلد هي رهن مال غير منقول رهناً رسميا، مثل البيت أو المحل أو غيره، لكن للأسف الشديد النظام الحاكم للعقارات والبيوت في المجتمع هو نظام تقليدي، بمعنى أن العقارات والبيوت غير مسجلة عند الحكومة، إلا نسبة ضئيلة جدا، ولذلك المصارف تواجه مشاكل عند رهن عقار العميل لدى المصرف، لأن المصرف يجد العقار عند حدوث مشكلة مرهونا عند أشخاص كثيرين، أو يرى أن العقار بيع بشخص آخر والعميل قد تهرب، أو يرى أن العقار مرهونة عند شخص آخر أيضاً، والمصرف عندما يريد أن يحل هذه المشكلة فقد يأخذ وقتا طويلا، دعك من الربح الذي يطلبه المصرف فهنا المصرف يدفع أكثر من الربح الذي كان ينتظره، فالذهاب إلى المحكمة وحل المشكلة ليس سهل ومجاني، ناهيك عن ضياع الوقت الكثير.

معالجة هذا التحدي:

إن إنشاء نظام من قبل الحكومة، يسجل فيه كل العقارات والمحلات للمواطنين مهم للغاية، وهذا يدرس في الجامعات ويعمل عليه الحكومات والباحثون في هذا العصر باسم إدارة الأراضي وتنميتها (land administration and development)، فالأفضل أن يسمح للمصارف بتمليك هذه العقارات، وإدارتها فلاتبقي العقارات باسم الثروة عند الناس بل تتحول إلى منتجات تباع وتشترى، وهذا يساعدنا في الضمانات التي توضع لدى المصارف أو أي شخص آخر، وكذلك يساعد في نجاح المصرفية الإسلامية في البلد، فلا مجال لأي شخص أن يسجل عقاره لدى المصرف ثم يسجله مرة أخرى عند شخص آخر باسم آخر، وهذا النظام موجود عند كل البلاد التي هي متقدمة ومتطورة في مجال الصيرفة والتقنية مثل ماليزيا، ونحن في أفغانستان بحاجة أن نستفيد من تجارب هذه البلاد لنخرج من هذا الوضع السيء.

6- عدم الاهتمام بحاجات المجتمع الحقيقية في المصارف الإسلامية.

ومن التحديات كذلك عدم اهتمام المصارف والنوافذ الإسلامية بحاجات المجتمع الحقيقية، فمن المفترض أن تعرف المصارف واقع مجتمعها، ثم تبحث لها الحلول، والمجتمعات مكوّنة من طينات مختلفة وطوائف مختلفة، ففيها الغني، والمسكين والفقير وكل واحد تختلف حاجاته.

إن مقصد المصارف هو(social responsibility) والتنمية الشاملة لعامة الناس، والمصرف المركزي لما يعطي الترخيص للمصرف الخاص يكون الهدف منها المشاركة في تطوير وازدهار البلد وليس الربح لملاك المصرف فقط، لكن في الواقع قطاع المصارف عادة يستهدف التجار الكبار ولا يهتم بمن هو في المستوى الثاني او الثالث، ويقدم منتجات هي في صالح الغني، أو في صالح من له شركة أو تجارة كبيرة، ولا يهتم بعامة المجتمع الذين لا يملكون مالا بهذا المستوى، ومن ناحية (liability side or asset side) في المصارف الأفغانية يوجد في جانبliability side فقط المضاربة والحساب الجاري، وفي جانب asset side توجد فقط المرابحة.

ولذلك financial inclusion درجتها ضعيفة، مثلا القطاع المهم الذي من أجله يطلب الناس الأموال من المصارف هو قطاع الإسكان، لكن للأسف الشديد في المجتمع الإفغاني لحد الآن البيوت تشترى بطريقة تقليدية قديمة، يجمع الناس الأموال ثم يشترون البيت، أو بالتقسيط، أو بالرهن، أو يرثونه من الآباء.

ومن ناحية التمويل، المصارف الأفغانية لاتقدّم قروض التمويل لمدة طويلة طويلة مثلاً 10 سنة أو 15 سنة، وإنما تقدم قروض التمويل لسنتين إلى خمس فقط، وهذه مشكلة أخرى.

معالجة هذا التحدي:

إن مقصد المصارف هو(social responsibility)، والربح لعامة الناس، والمصرف المركزي لما يمنح الترخيص للمصرف يكون الهدف منها الإسهام في تطوير وازدهار البلد، لذلك يجب على المصارف أن تقوم بدراسة حاجات المجتمع، وتزيد من منتجاتها حسب حاجات المجتمع وتتوسع وتتدقق فيها لتحل مشاكل المجتمع، وعليها أن تهتم بالشمول المالي(inclusion financial)، وتهتم كذلك بالقطاع المهم الذي من أجله يطلب الناس الأموال من المصارف وهو قطاع الإسكان، والعقارات، والسيارات، وتمويل المرضى الذين بحاجة للعلاج، وتمويل الطلاب الذين يريدون مواصلة دراساتهم.

وكذلك عليها أن تقدّم قروض التمويل لمدة طويلة مثلاً 10 سنة أو 15 سنة، لتساعد في حل حاجات المجتمع، وكذلك المطلوب من المصارف في البلد أن تزيد في الخدمات مثلا (debit card) (digital banking service) وكذلك الحوالة او ما يسمى (TT) وكذلك من الموضوعات المهمة هو الاستثمار (investment) وهذا عادة يكون خارج البلد في الصكوك، و(money market) equity (shares) وهذه المنتجات تكون على أساس عقد الوكالة او المضاربة، وهذه خدمات أساسية وهي موجودة في ماليزيا، فعلينا أن نستفيد منها.

إن حاجاتنا المالية في العالم المالي تجدد في الاسواق بشكل يومي أو اسبوعي أو شهري، فالبنوك إذا كانت تلبي حاجات الناس يجب أن تكون في تجدد وتحسن مستمر، ولا تكتفي بالموجود، بل هي بحاجة إلى ابتكارات جديدة.

7– عدم وجود مجالس الفتوى الوطنية:

نحن نعيش في عصر التحولات في أكثر نواحي الحياة، ولأجل ذلك نرى مجالس الفتوى للمتخصصين في الدين على مستوى البلاد، وهذا لأن الفتوى والإجابة على سؤال المستفتي مسؤولية كبيرة، ولذلك كان بعض الصحابة لا يرد على أسئلة الناس رغم فهمهم وعلمهم، وكانوا يحوّلون السائل إلى شخص آخر، وهذا يدل على خطورة الفتوى، ومسؤوليتها الكبرى، ولذلك حاول العلماء والمتخصصون في هذا العصر أن ينشأوا مجامع فقهية ومجالس الفتوى، فالعلوم تطورت وليس بإمكان شخص واحد أن يستوعب جميع العلوم وجميع مجالات الحياة.

لكن للأسف رغم تقدم العالم وتطوره، نحن في أفغانستان لا نجد مثل هذه المجامع، وهناك مشايخ ينادون بإلغاء المصرفية بشكل كامل، فالمجتمع فيه فوضى ولا يوجد مجمع او مرجع علمي يثق به عامة الناس، ويفتى فتوى علمية قائمة على اعتبار فقه الواقع، وفقه الأولويات، وفقه المقاصد، وفقه المآلات، بالنسبة للتعامل مع المصارف ومع المصرفية الإسلامية بشكل خاص، حتى يخرج المجتمع عن نظرة شك للمصرفية بشكل عام، والمصرفية الإسلامية بشكل خاص.

معالجة هذا التحدي:

إن العلوم تطورت وتتطور دائماً وليس بإمكان شخص واحد أن يستوعب جميع العلوم وجميع مجالات الحياة، فنحن بحاجة شديدة للمجامع الفقهية حتى يكون عندنا مرجع فتوى في النوازل، وهذه المجامع أفضل طريق لإحكام الفتوى، وانضباطها، فالشورى فيه خير.

لكن هذا العمل الكبير يحتاج إلى الدعم الحكومي، والحماس تجاهه، فالبلاد المتطورة في هذا المجال مثل ماليزيا، عملت أكثر وكان للحكومة الماليزية في انطلاقة المصرفية الإسلامية، دور كبير، فقد أنشأت المجلس الاستشاري الشرعي في المصرف المركزي عام 1997م كأعلى سلطة شرعية، وأوكل للمجلس الإشراف الشرعي على جميع أعمال المصارف الإسلامية، وأسست الحكومة كذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وأسست كذلك الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) لتكون مركزا متخصصاً في البحوث الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، ومستودعاً للمعرفة والعلم الشرعي، وجهة تدريبية وتعليمية تستهدف الرفع من مستوى التأهيل للممارسين والعلماء الشرعيين والأكاديميين، وطلاب الدراسات العليا فيما يتعلق بصناعة المالية الإسلامية في جانبيها الشرعي والفني.

4.2. المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية ومعالجاتها

إن التحديات التي تواجهها المصارف بشكل عام في أفغانستان والمصرفية الإسلامية بشكل خاص كثيرة، لكن سأحاول أن أذكر بعضاً منها مع معالجاتها:

1- قلة الثقة في المصارف وتشويه صورة المصرفية

إن المجتمع الأفغاني يعاني مشاكل كثيرة؛ منها رداءة التعليم، مناهج التعليم لا تستوعب مشاكل المجتمع، وخاصة في مجال العلوم الشرعية، فالدين يتعلم في المجتمع الأفغاني بشكل تقليدي جدا، المجتمع مليء بالمدارس الشرعية التقليدية، وهذه المدارس من أكبر المراجع لتعلم الدين، فلا نخطو خطوة إلا ونجد مدرسة مكتوب عليها، دار القرآن، مركز القرآن.

ولا يوجد في مناهج هذه المدارس شيئ عن هذا العصر وتحدياته، رغم أن التطور والتنافس يحتاج لعلوم العصر وفهم تحديات العصر.

ومن ناحية أخرى طلاب هذه المدارس، يفتون في كل صغير وكبير، دون أدنى مسؤلية ودون ادراك المآلات، والأسوء من هذا أن عامة الناس يعتبرون هؤلاء العلماء جهابذة وعمالقة الشريعة، ويثقون بهم أكثر من ثقتهم بالذين درسوا علوم الشريعة وعلوم العصر في جامعات بشكل الاخصاء، فالمجتمع الأفغاني مجتمع تقليدي وشديد المحافظة، فالعمل في هذا المجال والنجاح فيه يحتاج إلى جهود متواصلة.

وهؤلاء معظمهم يعتبرون المصرفية بشكل عام أكلا للربا والتجارة باسم الدين، ولا يفرقون بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية، وينظرون لكل شيء من وجهة نظر التراث، فإذا كان له أصل في التراث فهو حلال وشرعي وإلا فهو محرم.

ومن ناحية أخرى الثقة في عمل المصارف قليلة من زمن بعيد، ولذلك معظم الناس لا يضعون أموالهم في المصارف بل إنهم لا يعرفون المصارف من حيث المصدر للاستثمار، وعدد قليل من الناس يتعاملون مع المصارف.

معالجة هذا التحدي:

إن المعالجة والحل الأساسي لمعضلة قلة الثقة في المصارف الأفغانية، وتشويه الصورة المصرفية، هو تحسين الحوكمة الشرعية وتعزيزالشفافية والمساءلة داخل المصارف الإسلامية، بحيث تطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وتحسين مناهج التعليم في البلد على مستوى المدارس والجامعات، بحيث تكون المناهج موحدة على مستوى البلد، وتقوم الحكومة بتنظيم المدارس بحيث عددها قليل لكنها قوية وتدرس فيها كل مايحتاجه العصر الجديد، فالمصرفية من ضروريات هذا العصر، ومن الضروري كذلك أن تدرس مادة المصرفية الإسلامية في المدارس والجامعات فهذا يساهم في توعية المجتمع، وكذلك تعزيز الأمن المالي يساعد في تحسين الثقة بحيث توفر بيئة مالية آمنة ومستقرة تحمي الودائع والاستثمارات، فهذا يعزز الثقة في المصارف الإسلامية.

وكذلك توسيع خدمات المصارف الإسلامية وتطويرها، لتلبي حاجات متنوعة للعملاء، وهذا يساعد في زيادة جاذبية المصارف الإسلامية.

2- ضعف الوازع الديني في المجتمع

إن ما ثبت علمياً وتجريبياً، أن المجتمعات تتقدم وتتطور في نظرتها واهتمامها بالقيم، فالقيم رمز التطور للمجتمعات، والأمة بدون القيم أمة ميتة حكماً، ولا توجد أمة متطورة ومتقدمة إلا وراءها قيم كبرى جعلتها

تتقدم وتحدث النهضات، فإذا كانت المجتمعات والأمم تهتم بالقيم اهتماماً كبير، وأصبحت هذه القيم جزءاً مهماً من حياتها، وتدرّسها في مناهجها التعليمية لأبناء الوطن، حتى تصبح ثقافة عامة في المجتمع، وهذه القيم سوف تأثر على جميع مجالات حياتها.

لكن هذه القيم في أكثر المجتمعات الإسلامية بشكل عام وفي المجتمع الأفغاني بشكل خاص ضعيفة للغاية، سأذكر هنا بعض القيم التي هي أساس لتقدم المجتمعات وبناء الحضارات والأمم، ثم ننظر هل هي موجودة ومطبقة في مجتمعاتنا أم لا؟ من هذه القيم:

العدالة، الحرية، الكرامة، الأمانة، الصدق، النظافة، الوقت، العلم، الاهتمام بالبحث العلمي.

هذه قيم كبرى التي تعتبر أساساً لتقدم المجتمعات، لكن لما نرى هذه القيم في المجتمع الأفغاني فهي ضعيفة للغاية، فليس عندنا قيمة الأمانة، والصدق والاهتمام بالبحث العلمي بمعناها الواسع، نعم إنها موجودة لكنها مجزأة فهي غير مجدية، ولذلك تواجه المصارف التقليدية والإسلامية من ناحية مشكلة كبيرة وهي عدم وجود الصدق والأمانة في العملاء، والذين تتعامل المصارف معهم، ومن ناحية أخرى يواجه العملاء والذين يتعاملون مع المصارف، نفس المشكلة فالمصارف قد تقدم منتجاً لكنها غير صادقة في تعاملها مع العملاء، كما أن العملاء غير صاقين في تعاملهم مع المصارف وعهودهم معها، فالمشكلة هي مشكلة ضعف الوازع الديني.

معالجة هذا التحدي:

إن المعالجة والحل لهذه المعضلة، هوأن تبذل الجهود التي تساعد في تعزيز الوعي الديني والالتزام بالقيم والأخلاقيات الإسلامية وهذه الجهود تتمثل في الخطوات التالية:

1. التعليم الديني: تقديم برامج تعليم ديني في المدارس والجامعات والمساجد والمدارس، وفهم الدين بشكل يواكب هذا العصر، ومن الممكن أن توضع هذه الموضوعات في مناهج التعليم في جميع المستويات، لتساعد في التوعية المجتمعية.
2. المحاضرات واللقاءات التلفزونية: إن وسائل التواصل الإجتماعية لها دور كبير في توعية المجتمعات، لذلك يجب أن تكون هناك محاضرات واللقاءات عبر وسائل التواصل الإجتماعية بحيث يكون الغرض منها تسليط الضوء على القيم الكبرى التي تحدث النهضات، والتي تلعب دورا كبيرا في تطوير المصارف الإسلامية.
3. تدريب العملاء والموظفين: إن على المصارف الإسلامية أن تقوم بتدريب وتقديم خدمات توجيهية وإشراف ديني للعملاء والموظفين في المصارف الإسلامية حتى يكون التزامهم للأصول والقواعد الشرعية أقوى، ويفهموا مبادئ الشريعة الإسلامية.

3- قلة الوعي العام (public awareness)

إن فكرة المصارف بشكل عام والمصرفية الإسلامية بشكل خاص فكرة جديدة والناس لايعرفونها بشكل جيد في المجتمع، رغم أن بعض المصارف عملت في تنوير المجتمع وإيصال الفكرة له لكن للأسف لا توجد نتائج جيدة، فهذا قد يحتاج إلى مدة طويلة، ولذلك لما يقدم المصرف منتجاً إسلاميا جديدا في كل إدارة يتعجب الموظف ويقول ما هذا المنتج؟!! إنه لا يجوز شرعاً لأول مرة أسمع بهذا، لأن ثقافة المالية الإسلامية(financial literacy) ضعيفة، لذلك مندوب المصرف بحاجة لشرح هذا المنتج المصرف لكل موظف حكومي في كل الإدارات الحكومية، فاستيعاب هذه المفاهيم (capacity building) ضعيف، ومن جهة أخرى نسبة الأمية عالية جداً في المجتمع الأفغاني، والأفكار الجامدة، والتعصب المذهبي كل هذا موجود في المجتمع، ولذلك عامة الناس يعتبرون كل ما يأتي من الغرب مؤامرة على الإسلام وعلى المسلمين، فمن الأفضل أن تقوم المصارف بتدريب مشايخ المساجد وأساتذة المدارس الدينية، بمساعدة وزارة الأوقاف.

معالجة هذا التحدي

إن المعالجة لهذه المعضلة تكمن في نشر الوعي العام في المجمتع، ويمكن أن نقوم بتحسين الوعي العام من خلال الخطوات الآتية:

1. زيادة الفهم وتعزيز الثقة: الجهل والأمية أعدى عدو النهضة والتطور، لذلك يجب أن تكون هناك برامج تلفزيونية، ومؤتمرات، والمحاضرات واللقاءات، ونشر الكتب والمجلات، وتنظيم الفعاليات الاجتماعية، للتعرف على المصرفية الإسلامية ومبادئها.

2. التطوير والابتكار: فهم الناس للمصرفية الإسلامية بشكل أفضل وثقتهم بها، يجعل الناس يتعاملون مع المصارف، لكن المصارف بحاجة لأن تزيد من منتجاتها طبقاً لحاجات المجتمع، لأن حاجات الناس المالية في العالم المالي تتجدد في الاسواق بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري، فالبنوك إذا كانت تلبي حاجات الناس يجب أن تكون في تجدد وتحسن مستمر، ولا تكتفي بالموجود، بل هي بحاجة إلى ابتكارات جديدة.

3. التنمية الاقتصادية: إن التقدم والتطوير المادي في المجتمعات يحتاج إلى مزيدا من الأموال، فالمشاريع الاقتصادية دائما بحاجة إلى التمويل وكذلك دعم التنمية الاقتصادية بحاجة للتمويل، والمصارف أفضل حل لجلب الأموال لهذه المشاريع على مستوى الأفراد والحكومات.

إن ماليزيا من البلاد المتطورة في هذا المجال ولذلك هناك مؤسسات ومراكز علمية كثيرة لنشر الوعي العام في المجتمع، فهناك ما يقارب 50 مؤسسة التي تعمل في تطوير المصرفية والوعي المالي في المجتمع، وهناك 18 جامعة تمنع شهادات في المصرفية والمالية الإسلامية.

4.3. المطلب الثالث: التحديات السياسية ومعالجاتها

التحديات السياسية في قطاع المصرفية الإسلامية كثيرة لكن سأشير إلى بعض منها كالتالي:

1- فرض العقوبات (sanctions) القاسية العالمية على البلد

من التحديات الخطيرة التي تواجهها المصارف الأفغانية بشكل عام، هي العقوبات (sanctions) العالمية التي فرضت على أفغانستان من قبل أمريكا،بعد مجيء طالبان للحكم، وهذا التحدي من أخطر التحديات، حيث ليس بإمكان المصارف في البلد أن تتعامل أو تقوم بمعاملات مالية (transactions) مع المصارف العالمية أو التي هي في بلاد أخرى، وخاصة إذا كان التعامل المالي بالدولار، فهو أصعب فالمؤسسات المالية والمصارف بحاجة شديدة للتعاون الدولي لتنميتها وتعزيزها، لكن من أجل العقوبات القاسية الدولية ليس بإمكان المصارف الأفغانية أن تتعامل مع المؤسسات المالية والمصارف الدولية، ولذلك رجال الأعمال الكبيرة يحتاجون إلى أن يرسلوا أموالا إلى بلد ثالث، ثم من تلك البلد إلى البلد المقصود، وهذا العمل من ناحية يأخذ مدة طويلة من الوقت، ومن ناحية أخرى يحتاج إلى تكاليف مضاعفة، لأن البلد الثالث يأخذ أجوراً مضاعفة لأجل نقل الأموال، في السابق كانوا يقومون بعمليات (TT) بكل سهولة، وهذا الوضع للأسف الشديد سبّب هروب رجال الأعمال الكبيرة الأفغان إلى بلاد أخرى مثل إيران، وباكستان، والإمارات العربية، وكذلك سبّب ترك تجار كثيرين لأعمالهم في المتاجر، فقد باعوا محلاتهم التجارية على الآخرين، او تركوها معطلة.

معالجة هذا التحدي:

إن المعالجة لهذا التحدي تكمن في الخطوات التالية:

1. بناء نظام سياسي مشروع: إن المجتمع الذي يهدد من الداخل والخارج ليس بإمكانه أن يبقى لمدة طويلة مستقرا، وهذا هو وضع المجتمع الأفغاني فهناك استقرار بعد مجيء النظام الجديد، لكن ليس هناك أي ضمان لبقاء هذا الاستقرار لمدة طويلة، ولذلك المجتمع الأفغاني بحاجة شديدة لنظام سياسي مشروع الذي يحترم إرادة الشعب، ويضمن حقوق جميع المواطنين، ويشترك في النظام كل الأطراف، ويكون هناك مستقبل مشرق وضمان للاستقرار الدائم.

2. البحث عن حلول دبلوماسية: يجب على الحكومة أن تفتح باب التفاوض والحوار لجميع الأطراف في الداخل والخارج، وعليها أن تبحث عن حلول دبلوماسية للأزمة عن طريق الحوار الجاد، وهذا سوف يساعد في تخفيف الضغط على القطاع المصرفي.

3. تعزيز القطاع المصرفي المحلي: إن تعزيز القطاع المصرفي المحلى قد يساعد المصارف للتمكن من التعامل مع التحديات وتقديم الخدمات المالية بفعالية.

2- عدم وجود الاستقرار السياسي في البلد (political stability)

إن عدم وجود الاستقرار السياسي في البلد هو من أخطر وأصعب التحديات التي واجهتها المصارف الأفغانية منذ أربعة عقود، فلا توجد حكومة على أرض أفغانستان منذ أربعة عقود، إلا وتواجه صراعات مريرة داخلية وخارجية في المنطقة.

ومن الواضح جداً أن هذا الوضع السيء يؤثر على جميع المجالات، وخاصة المصارف، فالمصارف تحتاج أكثر من المجالات الأخر إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي، فهي لا تنمو في الفوضى بل تنمو في وضع جيد ومستقبل مشرق، لأن الناس يتعاملون مع المصارف إذا كان هناك استقرار، وإذا لم يكن هناك استقرار فلا أحد يتعامل مع المصارف، ومثل هذا الوضع يؤثر على عملة البلد، والبطالة، والتعليم أيضاً، فكل هذه الأمور تحتاج إلى استقرار، وهي تنمو وتستقر في الاستقرار السياسي الجيد.

ومن ناحية أخرى المستقبل المشرق يحفّز ويحرّك الإنسان والمجتمع بأكمله على النشاط القوي والعمل الجاد في كل مجالات الحياة، لكن للأسف الشديد هذا ما يفتقده الشعب الأفغاني الجريح، فالمجتمع أو البلد إذا كان فيه نظاماً له دستور وقوانين ومؤسسات، فهذا يعني أن الشعب يتحرك نحو الهدف ويعمل بجد واجتهاد، لكن إذا كان نظام البلد ليس له دستور يحكمه، وليس له قوانين ومؤسسات، وتسقط حكومة، وتذهب معها كل الانجازات، وتأتي حكومة جديدة وتبدأ من صفر، فمن الطبيعي أن الحكومة الجديدة لما تبلغ الحد الذي حققته الحكومة السابقة، سيأخذ وقتاً طويلا، ومن ناحية أخرى

ومثل هذا الوضع السيء سوف يؤثر على آمال الشعب، ويطير نومه من عينيه، ولن يهدأ إلا بوجود وضع مناسب ومستقبل مشرق.

معالجة هذا التحدي:

إن المعالجة لهذه المعضلة تكمن في الخطوات التالية:

1. إنشاء نظام قوي: إن إنشاء نظام قوي كما تمت الإشارة إليه، ضمان لحماية المؤسسات المصرفية في البلد.

2. تعزيز القوانين والتنظيمات: الحكومات القوية المعاصرة هي وليدة المؤسسات والقوانين، فالمؤسسات والقوانين هي التي تساعد في تعزيز الحكومات وتحميها من الانهيار، ولذلك المجتمع الأفغاني بحاجة شديدة إلى القوانين والتنظيمات القوية والفعالة فهي تعزز النزاهة، وتمنع الاحتيال وغسيل الأموال ولذلك يجب توجيه

الجهود لتعزيز هذه الجوانب.

3. التركيز على التعليم والوعي المالي: إن كل عصر له أدواته التي تساعد في نجاح الحكومات، ولذلك نحن نرى أن الحكومات في العصور السابقة كانت تهتم بالغابات، والمياه العذبة، والمعادن، والطاقة، والموقع الاستراتيجي، لأن هذه كانت أدوات النجاح، لكن اليوم هذه الأدوات تفقد وزنها النسبي بالتدريج لصالح رأس مال جديد، وهو رأس المال البشري، وهو ما لدى الشعوب من نظم وعقائد واتجاهات، وماتوفره الدولة من مؤسسات تعليمية متقدمة، وأطر تقنية حديثة، كما هو الحال في اليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وكذلك هناك رأس المال الاجتماعي وهو القيم والأنشطة والصلات التي تقوي الرابطة الاجتماعية، وتتيح المجال لمساعدة العناصر الضعيفة وتوظيف الفائض الاجتماعي بما يعود بالنفع على المجتمع على نحو عام.

4. تطوير الكوادر وتوفير الشفافية: تطوير الكوادر المالية والمتخصصين في مجال المالية الإسلامية، يساعد في حل المشاكل وتطوير المصرفية الإسلامية.

5. تعزيز الاستقرار الاقتصادي: إن النظام السياسي المسيطر على المجتمع والذي يملك خطة جيدة للاصلاحات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للتخفيف من التأثيرات السلبية على الاقتصاد، يمكن أن يساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم، وفي النهاية هذا العمل يحفّز المجتمع على التمويل والاستثمار.

3– ضعف الاستقرار الأمني (security stability)

إن من الواضح جداً، أن تطور الاقتصاد له علاقة شديدة بالاستقرار الأمني، ولذلك نرى البلاد التي فيها استقرار أمني فيها ازدهار وتطور وتقدم اقتصادي، وفي المقابل نرى أن البلاد التي فيها ضعف الاستقرار الأمني ففيها التخلف والفقر والمجاعة وكل هذا يرجع إلى الاستقرا الأمني، وقد ثبت علمياً أن الشعوب تطلب من حكوماتها في هذا العصر ثلاثة مطالب أساسية وهي: الاستقرار الأمني، التعليم الجيد، والازدهار الاقتصادي، ولا شك أن التعليم الجيد والازدهار الاقتصادي، كل منهما بحاجة للاستقرار الأمني، وهذا من أخطرالتحديات التي تواجهها القطاع العام والقطاع الخاص من المصارف الأفغانية، فقد تحدث هجومات مسلحة على المصارف من قبل عناصر حركات متطرّفة، أو يهدّد عمالها من قبل أعضاء الحكومة والذين لهم سيطرة في الحكومة، كما حدث في عهد الجمهورية، وقد يقتل رجال الأعمال، وهذا الوضع السيء يؤثر بشكل كبير على سلامة العاملين في المصارف والعملاء ويعيق العملية المصرفية بشكل عام، وقد سبّب فعلاً هروب رجال الأعمال من البلد، واخراجهم لأموالهم من البلد إلى بلاد مجاورة مثل إيران أو باكستان، ولذلك المصارف الأفغانية تواجه مشكلة السيولة.

معالجة هذا التحدي:

إن المصارف الإسلامية بحاجة شديدة للاستقرار الأمني، فالاستقرار الأمني يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز القطاع المصرفي في البلد، وهذه بعض الخطوات التي تساعد في تحقيق هذا الهدف:

1. بناء نظام سياسي قوي: إن النظام السياسي الذي يشترك فيه جميع الأطراف والجماعات داخل البلد، يساعد في تعزيز النظام واستقراره لمدة طويلة.

2. تعزيز الأمن في القطاع المصرفي: لا شك أن تعرض المصارف للهجمات والسرقات وعدم الاستقرار، يسبب في انهيار النظام المصرفي بالكامل، لذلك يجب على الحكومة أن تخطو خطوات ثابتة في تعزيز الأمن والاستقرار، لتوفر بذلك الحماية والأمان للمؤسسات المالية والمصارف بشكل خاص.

3. تطوير قوى الأمن والشرطة: إن الأمن والاستقرار الدائم بحاجة شديدة لتدريب وتعزيز القوى الأمنية والشرطة للقضاء على الجريمة المنظمة والفساد المالي.

4. توفير الاقتصاد الجيد للشعب: من الحلول والمعالجات المناسبة توفير اقتصاد جيد للشعب، بحيث تكون هناك فرص عمل كثيرة للمواطنين، و تزيد الإيرادات والدخول للمواطنين، وهذا يساعد في تقليل معدلات الفقر في المجتمع ويقلل كذلك الاضطرابات الاجتماعية والتوتر.

4.4. المطلب الرابع : التحديات الاقتصادية ومعالجاتها:

هناك تحديات ومعالجات اقتصادية تواجهها المصارف الأفغانية وهي كالتالي:

1- عدم وجود الاستقرار الاقتصادي (economic stability)

للأسف الشديد المصارف بشكل عام في القطاع الخاص والعام تواجه مشكلة عدم وجود الاستقرار الاقتصادي(economic stability)، للأسباب السابقة سياسياً وأمنياً، البلد ليس فيه انتاجات وطنية كثيرة بل هي تعتمد في حاجاتها على البلاد المجاورة من باكستان وإيران، وليس بمقدوره أن ينافس المنتج الوارد من تلك البلاد، فلأجل ذلك أصبحت أفغانستان بلداً تستورد حاجاتها من البلاد المجاورة، حتى عملة البلد لا تبقى ثابتة ومستقرة لمدة قليلة بل تتغير في كل يوم.

معالجة هذا التحدي:

يمكن أن نشير الى معالجة هذه المشكلة في النقاط التالية:

1. بناء نظام معترف به دولياً: إن من أهم معالجات تحقق الاستقرار الاقتصادي، هو بناء نظام معترف به دولياً.

2. تعزيز الثقة في القطاع المصرفي: يجب على الحكومة والجهات المتعلقة بالمصرفية، أن تعمل على تعزيز الثقة في المجال المصرفي، ويوفروا بيئة أمنية وقانونية مستدامة، وهذا الأمر يتطلب مكافحة الفساد وتطبيق أنظمة رقابية قوية.

3. تطوير البنية التحتية المصرفية: إن البنية التحتية أساس للاقتصاد والمصرفية، ولذلك يجب تطويرها وتحسينها، من خلال توسيع شبكة الفروع المصرفية وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية للمجتمع.

4. تشجيع الاستثمارات الوطنية والدولية: يجب على الحكومة أن تقدم حوافز للشركات المحلية والدولية للاستثمار في البلد في مجالات مختلفة، لتوفر فرص العمل، وتساعد كذلك المزارعين في ثمارهم حتى يحافظوا على أسعار ثابتة للثمار في جميع الفصول، وكذلك يجب على الحكومة أن تشجع الشركات على تأسيس مشروعات جديدة، وتعزز التمويل الصغير والمتوسط داخل البلد، لأن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

2- عدم وجود بنية تحتية (المؤسسات الاقتصادية)

من التحديات الأساسية في مجال الاقتصاد عدم وجود بنية تحتية ومؤسسات اقتصادية على مستوى البلد، لأن المؤسسات تساعد الحكومات والمصارف في تحمل الأعباء الاقتصادية، وكذلك تساعد الشعب في حل مشاكلهم الاقتصادية، ولاتبقى أموال الشعب راكدة، لأن كل واحد يحب أن يستثمر ماله عن طريق هذه الشركات لمدة طويلة، أو لمدة قصيرة، لكن عندنا في أفغانستان منذ زمن بعيد أكثر من يملك الأموال يضعها عند محلات الصرافة، ويتاجر بها عند ارتفاع أسعار العملات وهبوطها، والبعض يضع ماله عند المصارف لكن المصارف ضعيفة، فالأموال الهائلة كلها عند محلات الصرافة أو المصارف وهي راكدة، لاتستثمر في المجالات التي تجدي وتنتج أكثر.

معالجة هذا التحدي:

يمكن حل هذه المعضلة في اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توفير الاستقرار الأمني: تعلمنا التجارب أن الاستقرار الأمني يلعب دورا كبيراً في تطوير الاقتصاد، فالأمن يوفر الأرضية لجذب الاستثمارات وتشجيع الشركات على الاستثمار في البلد.

2. تحسين بيئة الأعمال: يجب على الحكومة أن تهتم بتحسين بيئة الأعمال في أفغانستان من خلال تبسيط الإجراءات والتراخيص، وتقديم حوافز للاستثمارات المحلية والدولية، وهذا يساعد في جذب الشركات الكبرى المحلية والدولية.

3. الإهتمام بالفكرة الإنتاجية: إن معظم المصارف قائمة على الفكرة الإستهلاكية (Consumption concept) ، فهي تهتم بتلبية احتياجات العملاء وتقديم منتجات لأجلها، لكن في المقابل الفكرة الإنتاجية (Production concept) هي قائمة على تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم المشاريع والمشروعين لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتساعد في تطوير الصناعة وخلق فرص العمل، وتساعد كذلك في تعزيز الصناعة المحلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير: إن الدراسات العلمية تشير إلى أن سبب تطور البلاد هو الاهتمام والتشجيع على الابتكار والبحث والتطوير، فالبلاد التي تستثمر في هذا الرأس المال وفيها مراكز للبحوث العلمية، وفيها مستوى التعليم متفوق، هي بلاد ناجحة ومتقدمة وماليزيا أفضل مثال لهذا.

5. نتائج البحث

قد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. التحديات التشريعية: ينبغي على الحكومة والجهات المعنية أن تقوم بإنشاء قانون خاص ومحكمة خاصة بالمصرفية الإسلامية، والاهتمام بالمتخصصين وتدريبهم في مجال المصرفية الإسلامية، وينبغي كذلك أن تجعل الشريعة مصدرا لأحكام المصرفية الإسلامية وليس مذهب فقهي واحد، وأن تكون هناك مجامع فقهية تقوم بحل المشاكل التي تواجهها المصارف، وينبغي على المصارف أن تهتم بحاجات المجتمع الحقيقية، فهذا يساعد في تطوير المصرفية في البلد.
2. التحديات الاجتماعية: يجب على المصارف الإسلامية أن تهتم بتحسين الحوكمة الشرعية وتعزيز الشفافية، والثقة في المجتمع، ويجب كذلك أن تهتم بتعزيز الوعي الديني والالتزام بالقيم والأخلاق لتحسين الوازع الديني وتحسين الوعي العام في المجتمع بالنسبة للمصرفية الإسلامية.
3. التحديات السياسية: ينبغي على الحكومة أن تسعى لبناء نظام سياسي مشروع ومعترف به دولياً، وفتح باب الحوار الجاد لجميع الأطراف، فهو يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلد، ويساعد في تطوير المصرفية الإسلامية داخل أفغانستان.
4. التحديات الاقتصادية: ينبغي على الحكومة أن تهتم بالفكرة الإنتاجية وإنشاء مؤسسات وشركات كبرى على مستوى البلد، وتشجع الابتكار والبحث والتطوير في المجتمع الأفغاني، فهذا يساعد في تطوير المصرفية الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

6. التوصيات

يوصي البحث الحكومة الأفغانية (الإمارة الإسلامية) والمصرف المركزي (د أفغانستان بانك) والمصارف والنوافذ الإسلامية الأفغانية وكذلك المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، بالنقاط التالية:

تعزيز التعاون الدولي: يجب على الحكومة بالوكالة (الإمارة الإسلامية) تعزيز التعاون مع الدول الرائدة في مجال الصرفة الإسلامية، مثل ماليزيا والسعودية، لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات.

تحسين البنية التحتية المصرفية: ينبغي على الحكومة والجهات المعنية تعزيز البنية التحتية في مجال الصيرفة الإسلامية في البلد، وكذلك تطوير القوانين واللوائح المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

برامج تثقيفية وتوعية: يجب على الجهات المعنية إطلاق حملات توعية وتثقيفية للجمهور حول المصرفية الإسلامية وفوائدها، وتشجيع الاستخدام الواسع لها.

تشجيع الاستثمار والابتكار: ينبغي على الحكومة والمؤسسات المالية تقديم الدعم والتشجيع للابتكارات في مجال المصرفية الإسلامية، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة.

التدريب والتطوير المهني: يجب على الجامعات والمؤسسات التعليمية تقديم برامج تدريبية وتطويرية للكوادر البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية لتعزيز الكفاءة والاحترافية في هذا المجال.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن منظور الأنصاري، أبو الفضل جمال الدين، "لسان العرب"، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414هـ) 189.
- بيومي، نوال عبدالمنعم التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2010م).
- بولحبال، زوبير، "تعزيز البنية التحتية للسوق المالية الإسلامية – ماليزيا نموذجاً"، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، دولة قطر، ع5، (2016).
- بكار، عبد الكريم،"ثقافة النهضة"، ط1، (الرياض: دار وجوه للنشر والتوزيع، 2013م).
- شبان، محمد أنور، ومحمد نعيم أسد، "په افغانستان کې د پيسو او بانکداری له نظرياتو او سياست څخه د ګټې اخيستنې امکانات"، ط3، (افغانستان: حساس خپروندويه ټولنه،2018).
- ضريري، عبد المعبود،"بانکداری اسلامي وشيوه های تطبيق آن در أفغانستان"، ط1،(أفغانستان: رياست اطلاعات وارتباط عامه اکادمی علوم،2019).

– عبو، هودة "أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي البليدة 2 – مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،(الجزائر)، م10، ع1 (2021)

– عطاس، نبيه، "معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال"، ط1، (بيروت: مكتبة الناشرون،2008).

–الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، ط4 (بيروت: دارالعلم للملايين، 1987م).

–القزويني الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء "معجم مقاييس اللغة"، ط د، (بيروت: دار الفكر، 1979م).

– قانون اساسی افغانستان، ط1،(أفغانستان: وزارة العدلية، 2009هـ ش)

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، "المعجم الوسيط"، ط د، (مصر: دار الدعوة، ت د).

– المعجل، عبدالله بن عبدالعزيز،"لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع35، (2015).

– محاضرة على اليوتوب للأستاذ منذر قحف بعنوان مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.

– النجار، أحمد عبد العزيز، "المصارف الإسلامية"، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، ع24، (1982م).

– الوادي، محمود حسين، و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012م).

مقابلات شخصية مع الخبراء:

– مقابلة شخصية مع محب الله شريف،المستشار الشرعي (Shariah Adviser) للمصرف الإسلامي الأفغاني، في يوم السبت 02/04/ 2023.

– مقابلة شخصية مع الدكتور محمد يوسف سليم، (Director General of Islamic Banking and Financial Services Department)، في يوم الخميس 02/02/2023.

– مقابلة شخصية مع الدكتور عبيدالله عابد، رئيس المصرفية الإسلامية في (Da Afghanistan Bank) (DAB)، في يوم الأحد 05/02/2023.

– مقابلة شخصية مع محمد معصوم، (shariah compliance head) المصرف الإسلامي الأفغاني، يوم الأحد 05/02/2023م.

مقابلة شخصية مع الدكتور مصطفى نيازى، (أستاذ جامعة ننجرهار، والرئيس السابق chairman للجنة الشرعية لمصرف أفغانستان وحالياً رئيس اللجنة الشرعية في peace financing bank)، في يوم السبت 18/02/2023.

– مقابلة شخصية مع الدكتور عاشوروف شرف الدين أستاذ محاضر في (INSTITUTE OF ISLAMIC BANKING AND FINANCE) بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الراجحي بماليزيا يوم الثلاثاء 05/02/ 2023.

– مقابلة شخصية مع الدكتور محمد صبري زكريا، أستاذ محاضر في قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية ماليزيا، في يوم الجمعة 03/17/ 2023م.

– مقابلة شخصية مع الدكتور يونس الصوالحي، نائب مدير قسم البحوث العلمية بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)، والمستشار الشرعي في مصرف أمانة، في يوم الاثنين 10/04/ 2023.

– مقابلة شخصية مع الأستاذ المساعد محمد طاهر ثابت، الأستاذ المحاضر في كلية الحقوق، في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، في يوم الإثنين 04/10/ 2023م.